

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

الوزير

اتحاد غرف التجارة والصناعة
والراغبة في لبنان ٢٠٢٠
وارد بتاريخ:

قرار رقم ٤٣١

اقرار آلية وشروط الاستفادة من احكام دعم عمليات تمويل استيراد المواد الأولية الصناعية

ان وزير الصناعة،

بناءً على المرسوم رقم 6157 تاريخ 21/1/2020 (تشكيل الحكومة)

بناءً على القانون رقم 642 تاريخ 2/6/1997 (أحداث وزارة الصناعة)

بناءً على المرسوم رقم 13173 تاريخ 8/10/1998 (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكيها وشروط التعين الخاصه في بعض وظائفها)

بناءً على المرسوم رقم 8018 تاريخ 12/6/2002 (تحديد أصول وإجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها)

بناءً على تعميم مصرف لبنان رقم 556 المتضمن القرار الوسيط رقم 13228 تاريخ 27/5/2020،

وبهدف دعم القطاع الإنتاجي الصناعي لتأمين اقصى ما يمكن من الحاجات الاستهلاكية المحلية واعمال التصدير بما يساهم في خفض عجز الميزان التجاري وتأمين الامن الاقتصادي، لاسيما لجهة تسهيل استيراد المواد الأولية للصناعة،

بناءً على اقتراح مدير عام وزارة الصناعة،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى:

1. تستفيد من احكام تعميم مصرف لبنان رقم 556 المتضمن القرار الوسيط رقم 13228 تاريخ 27/5/2020، المؤسسات، وأو الشركات الصناعية المرخصة بالاستثمار وفقاً للأصول، القائمة والتي تمارس نشاطها، سواء كانت مؤسسات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

2. تطبق احكام التعميم المذكور على عمليات شراء جميع المواد الأولية الصناعية ذات المنشأ والمستوردة من خارج لبنان، لغايات استعمالها في الاعمال الصناعية القائمة في لبنان.



3. تعتبر مواد أولية خاضعة لأحكام هذا القرار جميع المواد والمكونات التي تستعمل في صناعات المؤسسات و/أو الشركات الصناعية العاملة في لبنان وغير المتوفرة والمنتجة في السوق المحلي بشكل موثق، أو أية مواد أولية أخرى يمكن تحديدها بموجب قرار يصدر عن وزير الصناعة.

المادة الثانية:

يتوجب على المؤسسات و/أو الشركات الصناعية الراغبة بالاستفادة من أحكام تعميم مصرف لبنان رقم 556، أن تتبع الآلية التالية وفق المراحل وبالتالي المذكور:

1. لدى إدارة الجمارك

أ. تقديم طلب رفع السرية عن عمليات الاستيراد للمواد الأولية التي قامت بها المؤسسة و/أو الشركة خلال الأعوام 2017 و2018 و2019 إضافة إلى عمليات تصدير المنتجات خلال الفترة الزمنية ذاتها

ب. الاستحصل على مصادقة إدارة الجمارك على بيانات عمليات الاستيراد للمواد الأولية وعمليات تصدير المنتجات التي قامت بها المؤسسة و/أو الشركة المنتجات عن كل من السنوات المطلوبة بحسب التعرفة الجمركية وفق البند الجمركي على مستوى ثمانية ارقام (Code HS 8 digits) وقيمتها بالدولار الأميركي.

ت. في حال كانت المؤسسة و/أو الشركة تقوم بالاستيراد للمرة الأولى أو لفترة زمنية تقل عن المهلة الزمنية المحددة أعلاه، تقوم بتقديم طلبها مرفقاً بالمستندات المحددة أدناه دون بيانات الاستيراد والتتصدير المصدق عليها من إدارة الجمارك على ان تدرس وزارة الصناعة طلبها وتتوفر شروط الاستفادة من أحكام التعميم المشار إليه أعلاه.

2. لدى وزارة الصناعة

أ. تقديم طلب خطى موقع من الممثل القانوني للمؤسسة و/أو الشركة للاستفادة من أحكام التعميم المشار إليه أعلاه يتضمن تفاصيل وكميات المواد الأولية المطلوب شراؤها ومصدرها وقيمتها (وفق النموذج المعتمد من قبل الوزارة) مرفقاً بالمستندات التالية:

- تعهدًا بصحة البيانات والمعلومات الواردة فيه وبعد إعادة تصدير المواد الأولية أو بيعها لغير الصناعيين (وفق النموذج المعتمد من قبل الوزارة)

- نسخة طبق الأصل عن بيانات الاستيراد والتتصدير مصادقة من إدارة الجمارك المنصوص عنه في البند 1-ب من المادة الحاضرة

- نسخة طبق الأصل عن الترخيص الصناعي الصادر أصولاً
- شهادة صناعية سارية المفعول

- صورة عن فاتورة شراء (Proforma Invoice) للمواد الأولية المستوردة باسم المؤسسة و/أو الشركة تتضمن الكمية وسعر الوحدة على أصل مرفاً ببروت (CIF port of Beirut).



- تصريح من المستورد بالبند الجمركي الخاص بالمواد الأولية موضوع الطلب.
- صورة عن بوليصة الشحن للمواد الأولية، وفي حال عدم التمكن من الاستحصل علىها يقتضي الاستحصل على موافقة وزارة الصناعة بإصدار اعتماد مستند مصرفي غير قابل للرجوع وغير قابل للتجزئة (Irrevocable and indivisible letter of credit) مشروط التسديد بابراز فاتورة شراء للمواد الاولية وفقاً للصيغة المعتمدة من إدارة الجمارك وأصل بوليصة الشحن وجهتها احد المرافق اللبناني شهادة المنشأ وان تكون مهلة تسليم البضائع لا تتعدي ثلاثة أشهر من تاريخ اصدار الاعتماد المستند
- شهادة منشأ للمواد الأولية المطلوب شراؤها مصدقة وفقاً للأصول
- كشف حساب مصرفي باسم المؤسسة و/أو الشركة، أو افادة صادرة عن المصرف بتاريخ لاحق لتاريخ الفاتورة المنصوص عنها أعلاه، تبين توفر رصيد دائم بما لا يقل عن كامل قيمة فاتورة المواد الأولية بالعملة الأجنبية في الحساب المصرفي للمؤسسة و/أو الشركة
- بـ. الاستحصل على موافقة وزارة الصناعة على طلب المؤسسة و/أو الشركة وفقاً للمعايير التالية:
 - . ابراز كافة المستندات المطلوبة اعلاه
 - . توفر كافة الشروط المحددة في متن القرار الحاضر
 - . عدم تحطي كميات المواد الأولية المطلوب استيرادها معدل الكميات النسبية التي سبق للمؤسسة و/أو الشركة الصناعية استيرادها خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة
 - . تحديد نسبة استفادة المؤسسة و/أو الشركة الصناعية المعنية من الحد الإجمالي للتعيم (100 مليون دولار أمريكي) سنداً لنسبة اجمالي قيمة استيراد المواد الأولية المستوردة من المؤسسة و/أو الشركة الصناعية مقابل معدل السنوات المالية الثلاث الأخيرة
 - . تحديد السقف المالي الأقصى المحدد للمؤسسة و/أو الشركة الصناعية الاستفادة منه ضمن نسبة 90% المنصوص عنها في متن التعيم، على ان لا تتعدي في كل الأحوال مبلغ ثلاثة آلاف دولار أمريكي
- 3. لدى المصرف التجاري
 1. صور عن جميع المستندات المذكورة في المادة الحاضرة
 2. أي من المستندات الأخرى التي قد تطلب من المصادر التجارية
 3. كشف حساب مصرفي باسم المؤسسة و/أو الشركة، او افادة صادرة عن المصرف تؤكد توفر نسبة 10% من قيمة فاتورة شراء للمواد الاولية باموال قابلة للتصرف (Fresh account funds)



٤. بالنسبة الى المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها بعد التصنيع، تعهد بإعادة تحويل الى لبنان نسبة من العملات الأجنبية الناتجة عن عمليات التصدير توازي، على الأقل، قيمة المواد الأولية المستوردة التي استفادت من احكام التعميم المشار اليه

٥. موافقة وزارة الصناعة المنصوص عنها في البند ٢-ب من المادة الحاضرة لإحالته الى مصرف لبنان للعمل بمضمونها.

المادة الثالثة :

تطبق مفاعيل القرار الحاضر على جميع فواتير شراء المواد الأولية الصادرة بعد تاريخ القرار الحاضر.

المادة الرابعة :

يتوجب على المؤسسات و/أو الشركات الصناعية التي تستفيد من احكام تعميم مصرف لبنان رقم ٥٥٦ ابلاغ وزارة الصناعة بوصول المواد الأولية المستوردة الى المرفأ في لبنان، مرفقاً بالمستندات الجمركية والثبوتية المثبتة لذلك وذلك في مهلة لا تتجاوز يومي عمل فعلي من تاريخ وصولها الى المرفأ، لا سيما منها: شهادة تفتيش أولى على البضائع (Preshipment Inspection)، إعلان إدن الاستيراد (Import Permit Declaration)، أداة جمركية ثبوتية من بلد المنشأ.

يعود لوزارة الصناعة وإدارة الجمارك، القيام بالتدقيق والكشف على المواد الأولية المستوردة للتأكد من التزام المؤسسات بأحكام وحيثيات القرار الحاضر وفي حال المخالفة تتخذ جميع الإجراءات الازمة وتطبق العقوبات المنصوص عنها قانوناً.

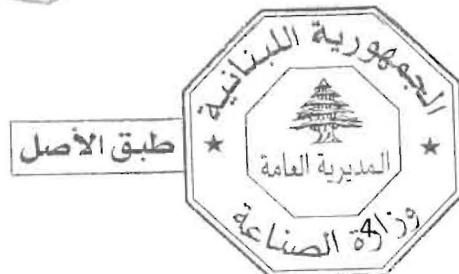
المادة الخامسة :

٢٠٠٦/٦/٣
وزير الصناعة

ينشر هذا القرار وي العمل به فور نشره

دعا صاحب الامر

د. عماد حب الله



نسخة تبلغ إلى:

- الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة المالية - مديرية الجمارك العامة
- وزارة الزراعة
- وزارة التنمية الإدارية (المكتب المركزي للمعلومات الإدارية)
- مصرف لبنان
- جمعية المصارف في لبنان
- غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- المصالح المركزية والإقليمية لوزارة الصناعة
- الجريدة الرسمية (للفضل بالنشر)
- مؤسسة المحفوظات الوطنية